الفصل السادس

الأقاليم السكانية الاقتصادية في العالم

الفصل السادس

الأقاليم السكانية الاقتصادية في العالم

مقدمة :

ظهرت فكرة تقسيم العالم إلى أقاليم سكانية على أساس متغيرات ثلاثة هي : السكان والمستوى أو المرحلة التكنولوجية والموارد الاقتصادية وتفاعل هذه الموارد مع بعضها . وقد كان " إدوارد إيكرمان " Edward A.Ackerman من أوائل الذين درسوا هذه العلاقات ، وقسم العالم إلى عدد من الأنماط أو النماذج السكانية الاقتصادية . ثم تلاه " ديلبور زيلنسكي " Wilbur Zelinsky فأدخل بعض التعديلات على النماذج التي اقترحها إيكرمان[١] .

وقد ظهر تقسيم إيكرمان للعالم إلى أقاليم سكانية اقتصادية نظرا للصعوبات الجمة التي تكتنف تعريف وقياس العلاقة بين الموارد والسكان في إقليم ما ومشكلة صياغة هذه العلاقة في معادلة دقيقة تعبر عنها بدقة[٢] .

ويرى إيكرمان أنه يمكن تقسيم العالم على أساس التكنولوجيا يعد تقسيم أفضل من التقسيم الشائع إلى دول متقدمة ودول نامية ، وذلك بتقسيمها إلى دول صانعة للتكنولوجية ودول مفتقرة لها فالدول الأولى تمثل المصدر الذي " ينتج " التكنولوجيا ، والدول الثانية " تستورد " التكنولوجيا . كما أن بعض أقاليم العالم يرتفع فيها ضغط السكان على الموارد ، في حين ينخفض ضغط السكان على الموارد في أقاليم أخرى . وأن كثيرا من المناطق المفتقرة إلى التكنولوجيا يعاني ملايين من سكانها من سوء التغذية الذي يرجع في

(1) Zelinsky, W., Aprologue to Population Geography, Prentic. Hall, Engle Wood Cliffs, 1966, PP. 106- 116.

نقلا عن : أحمد علي إسماعيل ، علم السكان ، مرجع سبق ذكره ، ص٢٤١ .

(٢) فتحي أبو عيانه ، جغرافية السكان ، مرجع سبق ذكره ، ص٤٠١ .

المقام الأول لنقص المواد البروتينية وانخفاض السعرات الحرارية. فالحد الأدنى اللازم لبقاء الإنسان قادرا على العمل والنشاط هو ٢٤٠٠ سعر حراري، في حين ينخفض نصيب الفرد في معظم تلك الدول إلى ٢١٠٠ سعر حراري. كما يشير إيكرمان إلى ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الدول المفتقرة إلى التكنولوجيا، وأن انخفاض نسبة الأمية مؤشر يدل على الانتقال من نمط إلى آخر مثل اليابان التي انخفضت فيها الأمية إلى ٥٪ فقط في مطلع القرن العشرين. كما أن انخفاض نسبة الأمية يصاحبه انخفاض في إنتاجية الأرض الزراعية، ويقارن في ذلك بين كل من الهند وباكستان حيث تتراوح نسبة الأمية ما بين ٦٧ـ ٨٠٪، وترتفع إنتاجية الأراضي فيهما سنويا بأكثر من ١٪، بينما لا تزيد نسبة الأمية في الصين الوطنية (تايوان) – عن ٤٣٪، وترتفع الإنتاجية فيها بمعدل ٩ . ٢٪ سنويا وذلك خلال الفترة (١٩٤٨ـ ١٩٦٣)[1].

ومن خلال دراسات كل من إيكرمان وزيلنسكي أمكن التوصل إلى خمسة نماذج أو أنماط سكانية وهي على النحو التالي:

١ـ مناطق متقدمة تكنولوجيا تنخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد وتعرف بنموذج الولايات المتحدة.

٢ـ مناطق تنبع منها التكنولوجيا وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد وتعرف بالنموذج الأوروبي.

٣ـ مناطق متخلفة تكنولوجيا وترتفع فيها نسبة السكان إلى الموارد وتعرف بالنموذج الهندي – الصيني طبقا لتسمية إيكرمان، بينما يطلق عليها زيلنسكي النموذج المصري.

٤ـ مناطق متخلفة تكنولوجيا وتنخفض فيها نسبة السكان إلى الموارد وتعرف بالنموذج البرازيلي.

(1) Ackerman, E.A., Population, Natural Resources and Technology, The Study Of Population edited by: Hauser, P.M. and Dun can o, Chicago 1959, PP 476-486.

٥ـ مناطق متخلفة تكنولوجيا وقليلة السكان للغاية لعدم توفر موارد غذائية كافية ويمثلها النمط القطبي الصحراوي.

وتجدر الإشارة إلى أننا لا ينبغي أن ننظر إلى تقسيم إيكرمان وزيلنسكي والذي يتم دراسة السكان على أساسه هنا على أنه الوسيلة النهائية لتحليل العلاقات بين أعداد السكان والموارد، ولكن يجب اعتباره مجرد بداية لمثل هذه المحاولات، فلا زال لدينا نقص بالنسبة للمعلومات الأساسية الكافية عن الموارد البشرية والطبيعية، وعن كيفية قياسها، لذا فإن هذا التقسيم يعد نوع من المفاهيم هو على أسوأ الفروض وسيلة مناسبة وعملية لكنها مؤقتة تعتبر في المستقبل تراثا تاريخيا يحفل به تاريخ الجغرافيا السكانية ولعل أكثر التغيرات المستخدمة في هذا التقسيم تعد من التغيرات القاطعة هو مقدار ونوعية التكنولوجيا الموجودة، فحيثما كانت التكنولوجيا على درجة عالية من التطور، وكان التقنيين متوفرين كما هو الحال في نموذجا الولايات المتحدة والدول الأوروبية، فإن الموارد ومن ثم الرخاء يكونان في مستوى كاف وإن لم يكن بالضرورة أفضل المستويات الممكنة. ويصدق هذا أيضا في حالة ازدحام رقعة من أرض الدولة أو اقتراب نفاذ احتياطي الموارد الطبيعية فيها. ولكن ليست قلة أعداد السكان وليست وفرة الأرض وقدرات مواردها الكامنة بقادرين على تهيئة مستويات كافية من الإنتاج والاستهلاك على أساس نصيب الفرد ولكنها على أحسن الفروض سوف تتحكم في زيادة السكان لدولة ما لفترة محدودة، في حين يبقى مستوى المعيشة أعلى بقليل من أدنى مستوياته[١].

وسوف نتناول بشيء من التفصيل النماذج السكانية الاقتصادية حتى يمكننا الوقوف على خصائص كل نموذج وتوزيعه الجغرافي، وأهم هذه النماذج هي:

(١) محمد عبد الرحمن الشرنوبي: جغرافية السكان، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٧٨، ص٢٧٩.

(١) نموذج الولايات المتحدة:

تتميز المناطق التي يضمها نموذج الولايات المتحدة بمساحات أرضية ضخمة تتوفر بها موارد اقتصادية كبيرة وبحجم قليل أو متوسط للسكان، وفوق ذلك كله تعيش في مستوى اقتصادي مرتفع وتتوفر بها المهارات العالية والوسائل الاجتماعية المختلفة التي تساعد على الوصول برخاء الفرد والدولة إلى حده الأقصى.

وقد ساعدت المساحة الكبيرة والثروات الطبيعية الوفيرة على توفير الموارد المحلية الضرورية للمستوى الاجتماعي والاقتصادي المرتفع كما مكنتها قدرتها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى على الحصول من هذه الدول على الموارد الاقتصادية التي تنقصها، ولكن ينبغي ملاحظة أمر هام هو أن ثمن هذا الرخاء كان باهظا حيث تعرضت موارد هذا الإقليم خاصة التربة والغابات والحشائش والثروة المعدنية وموارد المياه إلى النقص بل والاستنزاف في بعض الأحوال مما حدا بدول هذا الإقليم إلى وضع سياسات صارمة للمحافظة على هذه الموارد وترشيد استغلالها[1].

وعضوية هذا النموذج تتطلب شروطا صعبة، ولذلك فإنها محدودة للغاية وتكاد تقتصر على الولايات المتحدة التي سمي باسمها وكندا والاتحاد السوفيتي السابق وأستراليا ونيوزيلندا وربما يضع البعض كلا من جنوب أفريقيا. وزيمبابوي في هذا النموضج، ولكن عدم تجانس السكان فيهما يحول دون ذلك في الواقع، كما أن بعض دول أمريكا الجنوبية تعتبر مرشحة للانضمام لهذا النمط مثل كلا من الأرجنتين وأوراجواي، ولكن المشكلات السياسية والاقتصادية الكثيرة التي تعترض لها الأرجنتين تحول دون استقرارها اقتصاديا، كما أن حجم أوراجواي أقل من أن يسمح لها بعضوية هذا النمط والدول التي تنتمي لهذا النموذج تشترك في خاصية أساسية وهي دول حديثة النشأة، ولا يزيد عمر أي

(١) فتحي أبو عيانه، مرجع سبق ذكرهن ص ص٤٠٣ـ٤٠٤.

منها عن قرنين من الزمان كدول ذات كيان مستقل، وهي لم تنتقل من النموذج البرازيلي إلا خلال القرن الأخير على وجه التحديد، وبوجه عام عمر هذا النموذج لا يتعدى قرن ونصف قرن[1]. موحد هنا بعد هذا النمط أحدث الأقاليم السكانية الاقتصادية، ومن الطبيعي أنه في ضوء طبيعة هذا النمط التطورية، فإنه من الصعب القول بأن هناك مناطق أخرى ستتحول إليه في الوقت الحاضر على الأقل ذلك لأن شروط عضويته مقيدة ومحدد للغاية.

(٢) النموذج الأوروبي:

تعتبر الدول التي تقع ضمن هذا النموذج من دول الصفوة **Elite** الممتازة على مستوى دول العالم مثلها في ذلك مثل تلك التي تقع ضمن نموذج الولايات المتحدة الأمريكية، حيث نجد أن العلاقة بين حجم السكان ومستواهم التكنولوجي من ناحية والموارد المتوفرة من ناحية أخرى تسهم بدور كبير في الوصول بمستوى معيشة مرتفع للغاية ومن هنا يضم هذا النمو دول متقدمة للغاية **Highly advanced**، وفي هذه الدول نجد أعدادا من السكان أكثر كثافة سكانية أعلى بحيث نجد رصيدا كبيرا من المهارات الاجتماعية والقدرات البشرية المبدعة التي لا تصل في العادة عن تلك الموجودة في نمط الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان لابد لهذه الأعداد السكانية في نطاق من الموارد الاقتصادية والمساحة الجغرافية الأضيق كثيرا عن مثيلتها في طراز الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم يصبح الاقتصاد المحلي هنا أكثر تركيزا بكثير عن سابقة، كما أن اتجاه السكان هنا نحو الموارد الاقتصادية القابلة للتجديد أكثر اعتدالا وربما أقل. ويعتمد رخاء هذا الإقليم أيضا على نظام متقن من التجارة والتبادل الدولي الذي بموجبه يتم تبادل المهارات الفنية كنوع من الخدمات،

(١) أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٤.

وكذلك السلع والبضائع المصنعة تصنيعا متقنا، بالإضافة إلى بعض الخامات والمعادن التي يزخر بها باطن الأرض وموارد الغابات والموارد الغذائية والعمالة بشتى درجاتها[١].

وقد ظهرت دول النموذج الأوروبي منذ فترة طويلة، وتستثمر مواردها منذ قرون كثيرة، ومع ذلك فلا زالت بها احتمالات لكشف موارد جديدة للثورة، إلى جانب السعي الدائب لتطوير استخدام الموارد الحالية بدرجة أكفأ وأكثر اقتصاديا، وعلى الرغم من أن النجاح في كشف موارد معدنية جديدة يمثل احتمالا محدودا، فإن ثمة ارتفاعا مطردا في إنتاجية الأراضي الزراعية، وترشيدا في استثمار موارد الغابات، وتطويرا في موارد الطاقة الكهربائية وتحسينا في شبكة النقل والمواصلات، وزيادة في الإنتاج الصناعي باستخدام أساليب أكثر حداثة، وإلى جانب ذلك كله نجد ارتفاع في الدخل غير المنظور من النشاط السياحي يصاحبه اهتمام في مجالات الخدمات الصحية والطبية والتعليمية والتنظيم الاجتماعي[٢].

وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها سكان دول هذا النموذج الأوروبي فإنهم بعيدون عن الوصول إلى مرحلة الاستغناء التي توجد في دول النموذج الأمريكي، وقد حدا هذا بالدول الأوروبية إلى إيجاد نوع من التنظيم الاقتصادي عبر الحدود السياسية في محاولة للتغلب على العجز الذي يوجد لدى الدول الأوروبية الصغيرة. ففي عام ١٩٤٨ تكون اتحاد دول البنيلوكي الاقتصادي Benelux Economic Union (BEU) ويتألف هذا الاتحاد من دول الأراضي المنخفضة – هولندا وبلجيكا ولوكسمبورج[٣]. ، ويهدف إلى

(١) محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مرجع سبق ذكره، ص٢٨٨.

(٢) أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص٢٤٥.

(٣) كلمة البنيلوكس هي اختصار للحروف الأولى من مسميات هذه الدول الثلاث وهي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورج Belguim, Netherland , Luxembourg.

تنسيق عمليات التبادل الاقتصادي بين المناطق الزراعية والأقاليم الصناعية داخل هذه المجموعة وتنظيم شئون التجارة الخارجية بينها[١].

وقد زادت النزعة الاقتصادية بين دول قارة أوروبيا بإنشاء المنظمة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (EEC) وهي التي يطلق عليها أحيانا السوق الأوروبية المشتركة European Common Market وقد تكونت عام ١٩٥٧ بواسطة الدول الست الأعضاء في منظمة الفحم والصلب الأوروبية، ثم انضمت إليها ست دول أعضاء جدد هي بريطانيا وأيرلندا والدنمارك عام ١٩٧٣، واليونان عام ١٩٨١ وإسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦[٢].

وقد اتفقت هذه المجموعة من الدول فيما بينها على إلغاء التعريفة الجمركية وإلغاء الضرائب على السلع والواردات وسمحت بحرية التجارة فيما بينها، وكانت النتيجة زيادة النمو الاقتصادي بحيث أصبح المنظمة تسهم بنحو ٣٧٪ من حجم التجارة العالمية، وأصبحت هذه المنظمة أكبر شريك تجاري في العالم[٣].

وأصبحت دول السوق الأوروبية المشتركة تعرف حاليا باسم الاتحاد الأوروبي European Union (EU) بعدما تم التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي يوم ٧ فبراير عام ١٩٩٢ بمدينة ماستريخت الهولندية وتم التصديق عليها في أواخر عام ١٩٩٣[٤]. وقد بلغ عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حتى عام ٢٠١٠ نحو ٢٩ دولة يبلغ عدد سكانها أكثر من ٥٠٠ مليون نسمة. وقد انسحبت المملكة المتحدة من الاتحاد عام ٢٠١٦.

---

(١) حسام الدين جاد الرب: جغرافية أوروبا الجديدة، دراسة إقليمية، دار العلوم للنشر والطباعة والتوزيع، القاهرة ٢٠٠٧، ص٣٥.

(2) Gelo, J., Geography of The World Major Regions, London 1996, pp. 119–120.

(٣) حسام الدين جاد الرب: جغرافية أوروبا الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص٣٥.

(4) Nelsen, B.F., Stubb, A.C., The European Union, Lynne Rienner Publishers, Lodnon 1994, p. 65.

وتعد تجربة أوروبا في التعاون الإقليمي من أنجح التجارب الاقتصادية على مستوى العالم ومع كل هذه الأساليب المتطورة للغاية في الاستغلال الاقتصادي بالنسبة لدول النمط الأوروبي إلا أنها لا تستطيع أن تهرب من حجم سكانها الكبير وضيق مساحتها الأرضية، وهي في ذلك تختلف عن دول نمط الولايات المتحدة اختلافا كبيرا في تلك العلاقة السكانية – الاقتصادية، ولذلك فإن دول النمط الأوروبي عليها الاستمرار في توطيد علاقتها الخارجية ضمانا لاستمرار حياتها في هذا المستوى المعيشي المرتفع، ولم تكن العلاقات بين هذه الدول ودول العالم النامي بقصد الحصول على فائض المواد الخام الأولية فقط بل ارتبطت معها باتحادات اقتصادية وثيقة لتسويق منتجاتها الصناعية كذلك.

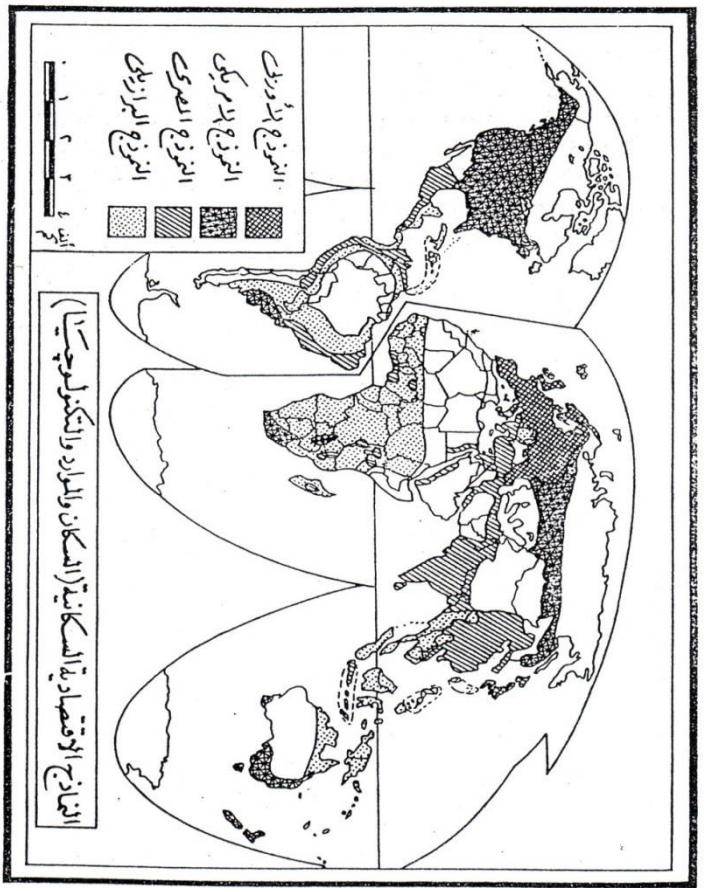

نقلا عن: أحمد أحمد إسماعيل شكل (١٩)

ويضم النموذج الأوروبي بعض المناطق الانتقالية مثل جنوب أيبيريا (أسبانيا والبرتغال) وتركيا وبلغاريا ورومانيا، ودول الكمنولث الروسي الآسيوية. أما اليابان – فقد أدى اتباعها لبرنامج تنمية يدعو إلى الدهشة والإعجاب إلى دخولها النمط الأوروبي بجدارة. ويرجع النموذج الأوروبي في ظهوره إلى القرنين الماضيين حين انتقلت بعض دول أوروبا الغربية من النمط البرازيلي أو المصري، ثم ما لبثت أن انضمت دول جنوب أوروبا وشرقها بعد ذلك إلى النمط الأوروبي. وتحاول بعض الدول الانضمام إلى هذا النمط مثل كوريا الجنوبية والمكسيك وبورتوريكو والهند، ولكن الطريق أمامها ليس من اليسير على وجه التحديد، وذلك لنظرا لافتقارها لقاعدة تكنولوجية وطنية، فإذا حدثت تحولات اجتماعية وتكنولوجية في هذه الدول فقد تصبح من دول النمط الأوروبي ويمكن أن تدخل في هذه المجموعة من الدول كل من تايوان وأندونيسيا وماليزيا وسنغافورة والفلبين وتايلاند. أما الدول العربية التي قد تدخل هذا النمط فأهمها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية إذا استخدمت عائدات الثروات البترولية في إقامة قاعدة صناعية في ظل تطوير النظام الإداري بها مع استخدام أحدث الأساليب العلمية في الاقتصاد.

(٣) النموذج البرازيلي:

يعد النموذج البرازيلي من المناطق المتخلفة تكنولوجيا ولكنه أكثرها حظًا في ضوء النسبة بين السكان والموارد الاقتصادية المحتملة. وتشترك الدول التي تنتمي لهذا النمط مع الدول التي تنتمي لنمط الولايات المتحدة في متغيرين، وهما المساحة الكبيرة وعدد السكان القليل، وتأخذ من النمط المصري الافتقار إلى التكنولوجيا، ولكن النمط البرازيلي أوفر حظًا من النمط المصري وخاصة بالنسبة للمستقبل، فعلى الرغم من أن الافتقار التكنولوجي الحالي يحول دون استثمار موارد النمط البرازيلي الواسعة في الوقت الحاضر، فإنها تبقى كاحتياطي للمستقبل. وإذا توفر لهذا النمط قدر من السكان، وتوافرت لدى أولئك السكان خبرات تكنولوجية وتنظيم اجتماعي متطور، فإنه يتحول إلى نمط انتقالي

Transitional سرعان ما تدخل دوله في النمط الأوروبي وربما تقترب من النمط الأمريكي، ولكن لما كانت معدلات النمط السكاني في هذا النمط مرتفعة، فإن ثمة بعض الاحتمالات في أن تزداد أعداد السكان مع بقاء المستوى التكنولوجي المتخلف، وهنا قد يقترب النمط من ملامح النمط المصري، وإن بقى الاحتياطي من الموارد غير المستغلة فارقا رئيسيا بين النمطين، وسوف يبقى عبء السكان على الموارد محتملا في النمط البرازيلي نظرا لاتساع رقعة الدول التي تدخل فيه، ولكن المستويات المعيشية تبقى أقل كثيرا من النمطين الأمريكي والأوروبي، وإذا طبقت دول النمط البرازيلي خططا للتنمية فإن انتقال تلك الدول إلى النمط الأوروبي يتم بمعدل أسرع، خاصة وأن تنوع موارد الثروة الاقتصادية يكفل مرونة كبيرة في أي خطط للتنمية، وهذا أيضا فارق رئيسي بين دول النمطين البرازيلي والمصري[1].

وتتوزع معظم أراضي النمط البرازيلي في ثلاثة أقاليم رئيسية هي:

أ- **الهند الصينية وماليزيا:** فباستثناء فيتنام الشمالية والجزئين الشمالي والأوسط من الفلبين وجاوة والجزر الملاصقة شرقا لهذه المنطقة، يمكن اعتبار المناطق الواقعة في شبه جزيرة الهند الصينية وفي ماليزيا الكبرى ذات كثافة سكانية أقل من حد التشبع. وعلى الرغم من أن الموارد الطبيعية لهذه البقعة الواسعة من الأرض يمكن لها أن تكفل أعدادا أكبر من السكان مع ارتفاع مستواهم من تلك التي تستوعبها الآن، إلا أن العوائق السياسية والاجتماعية الهائلة تحول دون ذلك[2]. وربما يكون من مشكلات هذه الإقليم ما تعرضت له موارده الاقتصادية من استنزاف بواسطة المستعمرين الأوروبيين، وما تعرض له من حروب محلية وصراعات دولية، أدت إلى تأخر نموه الاقتصادي.

(١) أحمد إسماعيل، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

(٢) محمد عبد الرحمن الشرنوبي، مرجع سبق ذكره، ص٢٩٧.

ب- **أفريقيا المدارية**: وهي تضم نطاقا كبيرا من دول أفريقيا جنوب الصحراء من السنغال وغينيا غربا إلى السودان شرقا، ثم يمتد النطاق جنوبا الشمالية المناطق الشمالية من جمهورية جنوب أفريقيا، وإن كانت ثمة عدة جيوب داخل هذا الإقليم تدخل في النموذج المصري، مثل أجزاء من نيجيريا وكينيا.

وتعتبر أفريقيا المدارية من المناطق قليلة السكان بصفة عامة، ولكنها تعاني من كثير من المشكلات الطبيعية والاجتماعية التي ينبغي عليها قبل تحقيق التنمية الاقتصادية بصورة كبيرة، ويضم هذا النطاق مناطق متناثرة تعاني من التضخم السكاني – ولكن ذلك لا يغير من الحقيقة القائلة بأن المتوسط العام لنسبة السكان إلى الموارد في أفريقيا المدارية ما زال معتدلا.

ج- **أمريكا اللاتينية**: وهي تضم معظم دول أمريكا الوسطى المطلة على سواحل البحر الكاريبي، وكذلك النظام الهضبي الذي يمتد على طول السفوح الشرقية لمرتفعات الأنديز من يوليفيا إلى فنزويلا في الشمال ويشمل أيضا المناطق الساحلية من سورينام وجوايانا، إلى جانب معظم البرازيل وباراجواي والأرجنتين، وتمتلك أمريكا اللاتينية موارد اقتصادية كامنة ليس من المتوقع أن تستنزف في وقت قصير ويبدو ذلك في الأراضي المبعثرة السكان على امتداد الحواف الشمالية الغربية لأمريكا الجنوبية ومن خليج داريين إلى خليج جوايا كيل ونطاق وسط القارة الذي ما زال معظمه بكرا حتى الآن.

وخارج هذه الأقاليم الرئيسية الثلاث التي يضمها النموذج البرازيلي تجدر الإثارة إلى أن هناك مناطق في الوطن العربي تتبع هذا النمط وأبرزها العراق ودول الخليج العربي والسودان، ويعد العراق نموذجا للدول ذات الأراضي الزراعية الواسعة والموارد المالية والبترولية الكبيرة التي تبشر بأمل كبير في التنمية الاقتصادية في المستقبل، وكذلك الحال في

دول الخليج مثل الكويت والإمارات العربية والبحرين وبالرغم من أنها لا تملك – حتى الآن ثروات اقتصادية أخرى غير الثروة البترولية الضخمة – وهي محدودة الأجل بطبيعة الحال.

(٤) النموذج المصري:

يعتبر هذا النموذج رابع الأقاليم السكانية الاقتصادية طبقا لتقسيم إيكرمان وزيلنسكي وخاصة بالنسبة للعلاقة بين السكان والموارد. وفي هذا النمط يوجد وفرة في السكان وفقر في كل من الموارد والتكنولوجيا مما يؤدي إلى كونه أكثر الأنماط تخلفا لعدم التوازن بين السكان من ناحية والموارد ومستوى التقدم التكنولوجي من ناحية ثانية. ويزيد من قتامة صورة هذا النمط أن سكانه يتزايدون بمعدلات مرتفعة تفوق أي نمو في الموارد، ويؤدي ذلك بإطراد إلى زيادة الحمل على الموارد إلى درجة يزداد حرجا باستمرار، وفي ضوء الظروف الراهنة فإن مستويات السكان الاقتصادية مهددة بالتدهور إلى أحوال أسوأ مما هي عليه ما لم تحدث ثورة تكنولوجية تحل مشكلات دول هذا النمط جذريا، وهو أمر لا يمكن الاعتماد عليه كثيرا في بناء أمال أفضل للمستقبل.

وتصدر مصر المشاكل العامة لهذه الدول المتخلفة تكنولوجيا. فطالما استمد هذا البلد العربي حضارته من أرضه وعلى نيله في واديه الخصيب العظيم، ولقد جعلت تربة هذا البلد الثمينة اتجاه الفلاح المصري إلى زراعة المحاصيل الغذائية كضرورة أساسية لسكان يتضاعفون الآن مرة كل ربع قرن على حد قول زيلنسكي **Zelinsky** والذي يستطرد قائلا بأن المحاصيل النقدية **Cash Crops** لا يخصص لزراعتها سوى جزء محدود من الأراضي الزراعية. ولعل الأراضي القليلة القابلة للاستصلاح الزراعي والتي تمثل احتياطيا لتوسيع الرقعة المزروعة سوف تستنفذ قبل منتصف القرن الحادي والعشرون، وتفتقر مصر إلى أن معادن هامة لم تستغل، أو غابات أو موارد بحرية أو مصادر كبيرة للطاقة (باستثناء الطاقة الشمسية) وهي كلها ضروريات للتطوير الاقتصاد الصناعي، وعلى الرغم من أن الدخل السياحي لا ينبغي تجاهله، فإنه من غير الممكن أن يصبح موردا فعالا للدخل.

وعلى الرغم من القتامة الشديدة التشائم في الفقرة السابقة، فإنه لا مفر من التسليم بأن معظمها صحيح، وإن كان إغلاق باب الأمل أمام تطور السكان في النمط المصري – وفي مصر خاصة – يمثل مصادرة للمستقبل لا نملك إقرارها، وربما يؤدي التغلب على مشكلات الأمية ونمطية الإنتاج الزراعي والإفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية الأوروبية، ووجود مساحات وثروات كبير في أجزاء الوطن العربي يمكنها أن تستوعب كثيرا من الأيدي العاملة، ربما يؤدي ذلك إلى حل مشكلات كثيرة من أجزاء الوطن العربي بوجه عام ومصر على وجه الخصوص.

ويتوزع النمط المصري جغرافيا على كل قارات العالم وخاصة في العروض الدنيا، وهو يضم الدول العربية في آسيا وأفريقيا، كما يضم دول أوروبا الجنوبية مثل: ألبانيا واليونان وجنوب إيطاليا وجنوب دول شبه جزيرة البلقان وعلى رأسها يوغسلافيا، البوسنة والهرسك، صربيا، كرواتيا، الجبل الأسود، وبعض أقاليم من أسبانيا والبرتغال. كما يتركز النمط المصري في أمريكا الوسطى ويتقاسمها مع النمط البرازيلي وإن كان النمط المصري يتركز على طول سواحل المحيط الهادي بدرجة أكبر من إطلاله على البحر الكاريبي، وأهم الدول التي تنتمي إليه هي: السلفادور والمكسيك وجواتيمالا إكوادور وبوليفيا وشمال شرق البرازيل[1].

(٥) النموذج الصحراوي – القطبي:

يضم هذا النمط مناطق الصحاري الجليدية في أوراسيا والمناطق القطبية في شمال كندا وألاسكا والقارة القطبية الجنوبية (أنتاركتيكا)، كما يضم الصحاري الحارة في أفريقيا آسياوأستراليا وصحاري غرب الأمريكتين.

ويضم هذا النطاق أيضا أقاليم أخرى أبعد ما تكون عن الصحاري والمناطق القطبية حيث يدخل فيه حوض الأمازون في أمريكا الجنوبية.

(١) أحمد إسماعيل مرجع سبق ذكره، ص ص٢٥٠-٢٥١.

وينتشر في هذا النمط المناطق الشائعة غير المأهولة بالبشر، نظرا لانتشار الجفاف أو البرودة أو القارية أو عوائق طبيعية أخرى، ولكن تتبعثر في هذه المساحات الشاسعة من الصحاري القطبية والمعتدلة والمدارية بعض الجماعات البشرية والقبائل التي تقطنها، وبالرغم من أن التنمية التكنولوجية يمكن أن تتحقق في أي جزء من هذه المناطق طالما توفرت بها الموارد الملائمة فإنها ما زالت حتى الآن ذات قيمة قليلة للسكان في الأقاليم الأخرى، وإن كانت أهميتها تكمن فيما تقدمه من مواد خام خاصة الثروات المعدنية والبترول – كما تسللت أعداد أخرى من السكان إلى هذا النطاق الشاسع الذي يضم النموذج القطبي الصحراوي، وقد وفدت هذه الجماعات لاستغلال موارد هذا النطاق وخاصة الرعاة والزراع وصائدي الحيوانات والعاملين في التعدين والقواعد العسكرية وغيرهم، وإن كانت بعض مراكز البحوث العلمية والعسكرية قد عرفت طريقها إلى أراضي هذا النطاق حديثا.

ورغم أن هذا النمط قد يهم الأنثروبولوجي أكثر من الجغرافي، إلا أنه قد يمثل مصدرا لحل مشكلات غيره من الأقاليم بعد اكتشاف موارده الفعلية والتغلب على مشكلات صعوبة الحياة أو استثمار الموارد من خلال التقدم العلمي والتكنولوجي والذي يمكن التغلب على المناخ المتطرف في هذه البيئات واستثمار مواردها لخدمة البشرية[1].

(١) المرجع السابق، ص٢٥٢.